

الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور وأثرها على التنمية

د. إيمان سليمان

مدرس في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة حلب - حلب - سوريا.

المُلخَص

يتناول هذا البحث دراسة واقع الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور وبيان التغيرات الحاصلة فيها خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٠. ومن ثم بيان أثر هذه الظاهرة في التنمية، من خلال إظهار الاستثمار الديمغرافي الذي نحتاجه لمواجهة الزيادة السكانية في مجالات الصحة والتعليم والسكن. وقد تبين لنا من الدراسة ارتفاع معدل الفتوة الديمغرافية بشكل كبير جداً في محافظة دير الزور، بالرغم من التغيرات التي أصابها خلال فترة الدراسة حيث بلغت (٤٣,٧)%. ويرجع ارتفاعها إلى ارتفاع معدل النمو السكاني رغم الانخفاض الحاصل فيه إذ تجاوز (٣٢) بالآلاف خلال فترة الدراسة. وبالدراسة نلاحظ أن الفتوة الديمغرافية في دير الزور تشكل عبئاً على التنمية. فهي أدت إلى انخفاض معدل النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية، وزيادة كبيرة في حجم الاحتياجات في المجال التعليمي والصحي والسكني وكذلك حجم الاستثمارات الديمغرافية اللازمة لمواجهتها. ويشكل الاستثمار الديمغرافي اللازم في مجالات التعليم (الحلقة الأولى) والصحة والمساكن في دير الزور (٤,٤٨) أضعاف مجمل ناتجها المحلي.

كلمات مفتاحية: الفتوة الديمغرافية - التنمية - الاستثمار الديمغرافي.

المقدمة

إن طبيعة المرحلة الديمغرافية التي تعيشها أي دولة في العالم ، لها انعكاساتها الحادة والمباشرة على التركيب العمري للسكان . وتعيش اليوم سورية بالمرحلة الانتقالية الديمغرافية أي هبوط سريع لمعدل الوفيات مع بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة نسبياً . وهذه المرحلة دخلتها منذ سبعينات القرن المنصرم ، وما يميز هذه المرحلة في الدول النامية ومنها سورية أنها كانت ذات كثافة وسرعة لم تحدث في الدول الأوربية . كما أن زمن دخول هذه المرحلة يختلف من دولة إلى أخرى كما يختلف داخل الدولة الواحدة من محافظة إلى أخرى ، ففي سورية هناك محافظات لا تزال في ذروة المرحلة الثانية مثل دير الزور في حين نجد محافظات أخرى قد وصلت إلى نهاية هذه المرحلة مثل اللاذقية والسويداء وطرطوس . وهذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي و الديمغرافي بين هذه المحافظات .

إن الارتفاع الكبير في معدل الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور ، إنما يرجع إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان فيها هذا المعدل الذي تجاوز لـ (٣٢) بالآلف وعليه فقد ارتفع عدد سكان المحافظة من (٧١١٣٧٥) نسمة في عام ١٩٩٤ إلى (١١٤٦) ألف في عام ٢٠١٠ (المجموعة الإحصائية - المكتب المركزي للإحصاء دمشق) . وقد تولد عن هذه الزيادات السكانية احتياجات متنامية في مجال التعليم والصحة والسكن ألقت بأعبائها الكبيرة على الدولة .

-أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أن التركيب العمري للسكان هو المحدد الأساسي لكثير من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء على طبيعة هذا التركيب (فتي -ناضج) تتحدد احتياجاتنا الآتية والمستقبلية وهذا ما يساعد على رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

-هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور وبيان التغيرات الحاصلة فيها خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠١٠. ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة في الفتوة الديمغرافية و بيان أثر هذه الظاهرة في التنمية وصولاً إلى النتائج والتوصيات التي تساعد على رفع مقومات التنمية في المحافظة .

مواد وطرائق البحث:

مشكلة البحث:

يعتبر معدل الفتوة الديمغرافية الحالي في محافظة دير الزور من أعلى المعدلات على مستوى القطر . وهذا يعني تنامي متزايد في الحاجات الصحية والتعليمية والسكنية لسكان هذه المحافظة . وبالتالي فهذا المعدل يرفع من معدل الاستثمار الديمغرافي في مجال الصحة والتعليم والسكن ، كما أنه يخفض معدل النشاط الاقتصادي ، وبالنتيجة ارتفاع هذا المعدل يشكل قيداً ثقيلاً على مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فرضيات البحث:

- ١- إن الفتوة الديمغرافية في سورية تتأثر بمعدل الخصوبة الزوجية .
- ٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفتوة الديمغرافية ومعدل النشاط الاقتصادي
- ٣- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفتوة الديمغرافية و معدل الإعالة الاقتصادية

٤- إن الفتوة الديمغرافية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الديمغرافية في مجالات التعليم والصحة والسكن .

منهجية البحث:

اتبعت في إنجاز هذا البحث كل من :
المنهج الوصفي: الذي يعتمد على توظيف الدراسات النظرية المتعلقة بهذا البحث

والمنهج الإحصائي التحليلي: الذي يعتمد على تحليل نتائج التعدادات السكانية والمسوحات المتعددة باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات التي تناولت التركيب العمري على اعتبار أن الفتوة إحدى عناصره- هي :

١- (حالة السكان) التقرير الوطني الأول، الهيئة السورية لشؤون الأسرة ٢٠٠٨.

٢- التحولات في الهيكل العمري للسكان في البلدان العربية: الآثار على السياسة (الإماتية)، العدد الثاني، الإسكوا، ٢٠٠٨.

٣- الملامح الديمغرافية للبلدان العربية شيخوخة السكان في المناطق الريفية، الإسكوا-٢٠٠٨، نيويورك .

النتائج والمناقشة

١- مفهوم الفتوة الديمغرافية :

تعرف الفتوة الديمغرافية في مجتمع ما بأنها ارتفاع نسبة الأطفال في العمر (٠-١٤) سنة إلى مجمل السكان في ذلك المجتمع . وهذه الظاهرة تلازم المجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة والوفيات المرتفعة نسبياً . وتتسم المجتمعات النامية والعربية منها بارتفاع هذه النسبة لتتراوح بين (٤٠-٥٠) % من مجمل السكان . وعندها نقول أن المجتمع هو مجتمع فتي . وهذه السمة لازمت سورية كغيرها من البلدان النامية منذ النصف الثاني من القرن المنصرم حيث تجاوزت نسب الفتوة فيها (٤٠) % بعد انخفاض معدل الوفيات وخاصة وفيات الرضع بشكل كبير مع بقاء معدلات الخصوبة المرتفعة ثابتة تقريباً . والحقيقة أن درجة الفتوة الديمغرافية تتوقف على طبيعة المرحلة الديمغرافية التي يعيشها البلد .

وتمثل الفتوة الديمغرافية إحدى عناصر التركيب العمري للسكان والذي يشمل (الأطفال دون ١٥ سنة - السكان في سن العمل بالعمر ١٥-٦٤-الشيخوخة

بالعمر ٦٥ فأكثر) وبالتالي يمكن أن نبين واقع الفتوة الديمغرافية من خلال استعراضنا للتركيب العمري للسكان .

٢- واقع الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور :

قبل التعرف على واقع الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور لا بد من تسليط الضوء على التركيب العمري لسكان المحافظة من خلال توزيعهم على الفئات العمرية الثلاث الأساسية وهذا ما يظهره الجدول رقم (١) حيث نلاحظ أن نسبة الأطفال بالعمر دون الخامسة عشر سنة وصلت إلى معدلات عالية جداً تجاوزت الـ(٤٦%) في حين بلغت نسبة الشباب في سن القدرة على العمل (٥٠,٩%) بينما انخفضت نسبة المسنين بالمحافظة بدرجة كبيرة جداً وصلت إلى (٢,٦%) وذلك وفق نتائج التعداد الأخير للسكان عام ٢٠٠٤ .

الجدول (١) التركيب العمري لسكان محافظة دير الزور وسورية حسب تعداد ٢٠٠٤

| السنة | سورية(%) | دير الزور(%) |
|------------|----------|--------------|
| فئات العمر | | |
| ١٤-٠ | ٤٠ | ٤٦,٥ |
| ٦٤-١٥ | ٥٥ | ٥٠,٩ |
| +٦٥ | ٥ | ٢,٦ |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء- دمشق -نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤ .

وبين الجدول رقم (٢) واقع الفتوة الديمغرافية في المحافظة والتغيرات الحاصلة فيها خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٦ ، حيث نلاحظ الارتفاع الكبير لدرجة الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور مقارنة بمستوى القطر ، بالرغم من الانخفاض الحاصل فيها خلال فترة الدراسة . ففي عام ١٩٩٤ وصل معدل الفتوة الديمغرافية إلى مستوى مرتفع جداً بلغ (٥١,٣%) أي ما يزيد عن نصف سكان المحافظة هم من الأطفال دون سن الخامسة عشر وهو مستوى لم يصل إليه القطر حتى في ذروة انفجاره الديمغرافي . إذ أن أعلى معدل وصل إليه كان في عام ١٩٧٠ حيث بلغ (٤٩,٣) % . كما يتضح لنا أن معدل الفتوة في دير

الزور في عام ٢٠٠٦ مماثل ما كان عليه في القطر خلال عقد التسعينات . وبالتالي فإن المحافظة لا تزال تعيش في حالة فتوة متفجرة بالرغم من انخفاض مستوياتها . وهذا يعني أن التحولات الديمغرافية الحاصلة في القطر لا تسير بنفس الوتيرة في جميع محافظاته . * إذ تشهد البلدان العربية تحولات ديمغرافية بمعدلات متفاوتة . فالتحول في الخصوبة والوفيات يغير الهيكل العمري لسكان هذه البلدان . * (الإسكوا-٢٠٠٨) .

جدول (٢) معدل الفتوة الديمغرافية لسكان محافظة دير الزور وسورية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٦

| البيان | سورية (%) | دير الزور (%) |
|--------|-----------|---------------|
| ١٩٩٤ | ٤٤,٨٠ | ٥١,٣ |
| ٢٠٠٤ | ٤٠ | ٤٦,٥ |
| ٢٠٠٦ | ٣٩,٤٤ | ٤٣,٧ |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - دمشق - نتائج التعداد السكاني لعامي ١٩٩٤-٢٠٠٤ .

ويبدأ التحول بانخفاض كبير لمعدل الوفيات وخاصة وفيات الرضع والأطفال . والأثر المباشر لهذا الانخفاض يكمن في زيادة عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة في العائلة وبالتالي يؤدي إلى الزيادة في العدد الإجمالي للأطفال على مستوى المجتمع * (D.Lam -2008-P227) .

هذا وإن المجتمع السوري سيبقى فتياً لغاية ٢٠٢٥ حيث ستصل درجة فتوته حسب الفرض المرتفع إلى (٣٢,٨٣) % وذلك وفق ما بينته الإسقاطات السكانية للمكتب المركزي للإحصاء . ويتوقع أن تشهد معظم البلدان العربية انخفاضاً حاداً في معدل نمو السكان من فئة (٠-١٤) سنة ويعود ذلك إلى انخفاض سريع في معدل الخصوبة* (الإسكوا-٢٠٠٨) .

من جهة أخرى ،أدت الفتوة الديمغرافية إلى ارتفاع معدل الإعالة الديمغرافية في محافظة دير الزور بدرجة كبيرة حيث وصل إلى (١٠٠٩,٥) شخص . ومعدل الإعالة الديمغرافية يمثل عدد الأشخاص لكل ألف شخص في العمر (١٥-٥٩) سنة كما هو موضح في الجدول رقم (٣) . ونلاحظ ارتفاع معدل إعالة الأطفال

مقارنة بمعدل إعالة المسنين ، كما أن معدل إعالة الأطفال في محافظة دير الزور يشكل (٩٥,٣%) من معدل الإعالة الكلية. ذلك أن عملية التحول الديمغرافي في البلدان العربية سوف يؤدي إلى خفض معدل الإعالة الديمغرافية ، وفي الوقت ذاته سوف تواجه هذه البلدان ضغوطات اقتصادية واجتماعية ناتجة عن التغير المفاجئ للأهداف الحالية وأثرها على التنمية الاجتماعية متضمنة ارتفاع البطالة والفقر * (ESCWA-2009).

جدول(٣) معدل الإعالة الديمغرافية لمحافظة دير الزور وسورية لعام ٢٠٠٤

| معدل الإعالة | عدد الأشخاص لكل ألف شخص في العمر (١٥-٥٩) سنة | | المحافظة |
|--------------|--|-------------------------------|-----------|
| | معدل إعالة الشيوخ (٦٠+) سنة | معدل إعالة الأطفال (٠-١٤) سنة | |
| ١٠٠٩,٥ | ٧٢,٧ | ٩٣٦,٨ | دير الزور |

المصدر: حسب من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج تعداد محافظة دير الزور ٢٠٠٤

٣- عوامل ارتفاع معدل الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور:

إن ارتفاع معدل الفتوة الديمغرافية في دير الزور، إنما يرجع إلى ارتفاع معدل المواليد الخام بدرجة كبيرة مقابل انخفاض معدل الوفيات وخاصة وفيات الرضع الأمر الذي أدى إلى إحداث فجوة ديمغرافية بين المعدلين أدت إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان والذي تجاوز لـ (٣٢) بالآلاف خلال فترة الدراسة بالرغم من الانخفاض الحاصل فيه ، إذ انخفض من (٤٣,٦) بالآلاف خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٤ إلى (٣٢,٤) بالآلاف خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ وعليه فقد ارتفع عدد سكان المحافظة من (٧١١٣٧٥) نسمة في عام ١٩٩٤ إلى (١١٤٦) ألف في عام ٢٠١٠ كما هو موضح في الجدول رقم (٤). ويرجع الانخفاض في معدل النمو السكاني وبالتالي في درجة الفتوة في محافظة دير الزور خلال فترة الدراسة ، إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المحافظة والتي أدت إلى تغيير السلوك الإيجابي فيها . حيث انخفض معدل الخصوبة الزوجية

في دير الزور من (٨) أطفال في عام ١٩٩٤ إلى (٦,٧) أطفال في عام ٢٠٠٩ ، وساعد على ذلك زيادة نسبة الفتيات المسجلات في المدارس وزيادة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وكذلك الاتجاه الجديد نحو تأخير سن الزواج * (ESCWA-2009-P4) وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات . في حين يرجع الارتفاع الكبير لمعدل النمو السكاني في الجدول (٤) لتطور معدل النمو السكاني في محافظة دير الزور خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٠

| المحافظة | عدد السكان المتولدين عام ٢٠١٠ | معدل نمو السكان للفترة ١٩٨١-٢٠١٠ | | | معدل نمو السكان للفترة ١٩٨١-٢٠١٠ | معدل نمو السكان للفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ | معدل نمو السكان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٠ |
|-----------|-------------------------------|----------------------------------|------|------|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|
| | | ١٩٨١ | ١٩٩٥ | ٢٠١٠ | | | |
| دير الزور | ١,١٤٦ | ٤٣,٦ | ٣٥,٧ | ٣٢,٤ | ٥,٦ | | |
| سورية | ٢٠,١٢٥ | ٣٣,٠ | ٢٧,٠ | ٢٤,٥ | - | | |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠-متمسق .

محافظة دير الزور وبالتالي في معدل الفتوة الديمغرافية مقارنة لما هو عليه في القطر إلى ارتفاع معدل المواليد الخام بدرجة كبيرة جداً وصل إلى (٤٨) بالآلاف مع انخفاض معدل الوفيات الخام إلى (٤,٠٧) بالآلاف ، وبالتالي هناك فجوة ديمغرافية كبيرة بين المعدلين وصلت إلى (٤٣,٩٣) نقطة أنت إلى حدوث تراكم سكاني هائل في قاعدة الهرم العمري لسكان المحافظة . ونلاحظ من الجدول رقم (٥) المؤشرات الديمغرافية لمحافظة دير الزور ، حيث يرتفع معدل المواليد الخام بدرجة كبيرة عن مستوى القطر إذ يزيد عنه بـ (١,٤) مرة . هذا وتساهم محافظة دير الزور بـ (٨,٢٠) % من ولادات القطر وهي تأتي بالمرتبة الرابعة بعد حلب و إدلب وريف دمشق . ونلاحظ وصول معدل المواليد الخام وكذلك معدل الخصوبة الزوجية في محافظة دير الزور إلى مستويات عالية جداً وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها:

١- قوة الخلفية الأنثروبولوجية (من عادات وتقاليد) لسكان دير الزور حيث ترتفع نسبة زواج الأقارب فيها لتصل إلى (٦٦,٨)%. وكذلك تفضيل حجم الأسرة الكبير ، خاصة إذا كان هذا العدد غالبيته من الذكور. فقد بينت نتائج مسح الأسرة السوري لعام ٢٠٠٩ أن متوسط عدد الأطفال المرغوب به يصل إلى (٦,٣) طفل. وإن متوسط عدد الذكور المرغوب به وصل إلى (٣,٢) ذكر مقابل (٢,١) ذكر في القطر وانتشار الزواج المبكر دون العمر ١٨ سنة بنسبة كبيرة جداً في دير الزور وصلت إلى (٤١,٦)% من النساء مقابل (٣٣,٣)% في القطر . وبالتالي وجود الزواج المبكر في ظل الثقافة السائدة المتمثلة بتفضيل الإنجاب المتكرر والمتردد له الدور الكبير في اتساع قاعدة الهرم العمري للسكان .

الجدول (٥) المؤشرات الديمغرافية لمحافظة دير الزور لعام ٢٠٠٩

| المحافظة | السنة | معدل المواليد الخام (بالآلف) | معدل الوفيات الخام (بالآلف) | معدل الزواج الخام لكل ألف من السكان | معدل الطلاق الخام % من واقعات الزواج |
|-----------|-------|------------------------------|-----------------------------|-------------------------------------|--------------------------------------|
| دير الزور | ١٩٩٤ | ٤١,٣٧ | ٣,٣ | ٥ | ٨ |
| | ٢٠٠٩ | ٤٨,٠٠ | ٤,٠٧ | ٩,٢ | ٨,٥ |
| سورية | ٢٠٠٩ | ٣٣,٣٣ | ٣,٨١ | ١٠,٦ | ٦,٠ |

المصدر: حسب المعدلات من قبل الباحة بالاعتماد على بيانات السجل المدني . المكتب المركزي للإحصاء- دمشق - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠.

٢- ارتفاع معدل وفيات الرضع في محافظة دير الزور مقارنة بما هو عليه على مستوى القطر حيث بلغ (١٩,٨٨) و (١٧,٨٨) بالآلف على الترتيب ، لذلك نلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الزوجية في المحافظة للحفاظ على العدد الكبير المرغوب فيه من الأطفال .

٣- انخفاض نسبة استخدام وسائل منع الحمل ، حيث تنخفض هذه النسبة في دير الزور لتصل إلى (٢٦,٣)% في حين ترتفع إلى (٦٠,٦)% على مستوى القطر . وانخفاض هذه النسبة بشكل كبير في دير الزور يرجع إلى أن (٤٥,٧)% من

نساء المحافظة لا يستخدمن وسائل منع الحمل بسبب رغبتهن بإنجاب طفل آخر وإن (٢٢,٢)% بسبب رفض الزوج لذلك . هذا وقد بلغ متوسط عدد الأطفال للمرأة عند أول استخدام لوسائل منع الحمل (٤,١) طفل في دير الزور ونلاحظ ارتفاع هذا المتوسط مقارنة بمستواه في القطر والبالغ (٢,٥) طفل . وهذا دليل على أن هذا العدد من الأطفال يحقق نوع من الرضا الاجتماعي والنفسي لدى نساء هذه المحافظة . كذلك قصر الفترة الفاصلة بين المولود والذي يليه فقد بلغت سنة واحدة لدى (١٧)% من النساء في سن الإنجاب مقابل (٥)% على مستوى القطر وذلك لعام ٢٠٠٩ .

٤- النمط الإيجابي المساند في المحافظة : تبين نتائج تعداد عام ٢٠٠٤ أن (١٩,٦)% من الولادات الحاصلة في المحافظة ترجع إلى نساء بالعمر ٣٥ سنة فأكثر كما أن (٦,٥)% من الولادات الحاصلة في المحافظة ترجع إلى نساء بالعمر ١٩ سنة فأقل وأن (٧,٥)% من الولادات في المحافظة ترجع لنساء بالعمر ٤٠ سنة فأكثر بالتالي نلاحظ أن الإنجاب يبدأ في سن مبكرة ويستمر حتى سن متأخرة مما يؤدي إلى الاستفادة من كامل مرحلة الخصوبة للنساء المحافظة ، الأمر الذي أدى إلى رفع معدل الخصوبة الزوجية فيها .

٤- أثر الفتوة الديمغرافية على التنمية :

تلعب الفتوة الديمغرافية دوراً كبيراً في التأثير على عملية التنمية ، ذلك أن درجة الأثر المترتبة على هذه الظاهرة تتوقف على حجم التدفقات الديمغرافية التي يطرحها التركيب العمري للسكان . كما إن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الموارد البشرية وإذا لم تتسجم الزيادة السكانية مع الموارد الطبيعية المتوافرة تصبح عبئاً على الدولة ومصدر ضغط على الخدمات الاجتماعية (بابكر، ٢٠٠٢) ويمكن أن نبين أثر الفتوة الديمغرافية على التنمية في مجالات متعددة منها :

1- في مجال الصحة :

لقد حقق المجال الصحي في محافظة دبير الزور تطوراً متواضعاً خلال فترة الدراسة وهذا ما بينه الجدول رقم (٦) . حيث نلاحظ أنه بالرغم من التطور الحاصل في عدد المشافي والأسرة في المحافظة ، إلا أن هذا المستوى لا يزال أدنى مما هو عليه على مستوى القطر . إذ نجد أن متوسط عدد الأفراد للسرير الواحد بلغ (٩٦١) شخص في عام ٢٠٠٩ وهو أعلى مما هو عليه في القطر في عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ حيث بلغ (٩٢٠) و (٦٦١) شخص للسرير الواحد على الترتيب.

الجدول (٦) تطور عدد المشافي والأسرة في محافظة دبير الزور خلال عامي ١٩٩٤-٢٠٠٩

| السنة | عدد المشافي | عدد الأسرة | متوسط عدد السكان لكل سرير |
|-------|-------------|------------|---------------------------|
| ١٩٩٤ | ١٦ | ٤٥٢ | ١٥٧٤ |
| ٢٠٠٩ | ٢٤ | ١١٩٢ | ٩٦١ |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء-مشق-المجموعة الإحصائية لعامي ١٩٩٥-٢٠١٠.

هذا ويسكن أن نظهر أثر فتوة السكان في المجال الصحي في محافظة دبير الزور من خلال حجم التدفقات الديمغرافية التي يطرحها التركيب العمري لسكان هذه المحافظة سنوياً . وتشير بيانات المجل المدني في القطر إلى أن هناك في عام ٢٠٠٩ (٦٧٠٧٩٣) ولادة حية في القطر منها (٥٥٠١٢) ولادة في دبير الزور وهي بالتالي تشكل (٨,٢) % من مجمل ولادات القطر . كما بلغ معدل وفيات الرضع للعام ذاته (١٧,٨٨) بالآلف في القطر مقابل (١٩,٢٨) بالآلف في محافظة دبير الزور. وبالتالي فإن صافي الولادات السنوية بلغت (٦٥٨٧٩٩) ولادة حية في القطر و(٥٣٩٥٢) في دبير الزور . وحتى تكون الدولة قادرة على استيعاب هذه التدفقات الديمغرافية دون أن تشكل ضغطاً على المجال الصحي ، عليها أن تؤمن عدد من الأسرة ، وعلى اعتبار أن كل (٦٦١) شخص من السكان يحتاج إلى سرير واحد في المشافي وذلك حسب المستوى الحالي في القطر، فإن هذه التدفقات

الجديدة تحتاج إلى (٩٩٧) و (٨٢) سريراً جديداً على الترتيب وهذا ما يوضحه الجدول (٧) . ولما كانت تكلفة السرير الواحد يقدر بالمتوسط مليون ل.س فإن هذه النفقات تكلف الدولة في المجال الصحي (٩٩٧) مليون ل.س على مستوى القطر و (٨٢) مليون ل.س على مستوى محافظة دير الزور والتي تشكل (٨,٢٢) % من مجمل الاستثمارات الديمغرافية للدولة في هذا المجال

الجدول (٧) حجم الاحتياجات الصحية في محافظة دير الزور والقطر لعام ٢٠٠٩

| حجم الاحتياجات | دير الزور | سورية |
|---------------------|-----------|-------|
| عدد الأسرة | ٨٢ | ٩٩٧ |
| التكلفة (مليون ل.س) | ٨٢ | ٩٩٧ |

المصدر : حسب الأرقام من قبل الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩.

2- في مجال التعليم :

لقد أدى ارتفاع معدل الفتوة في محافظة دير الزور إلى ارتفاع نسبة الطلاب وخاصة تلاميذ الحلقة الأولى بمرحلة التعليم الأساسي من مجمل الطلاب ما قبل الجامعي . وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨) .

الجدول (٨) التوزيع النسبي للطلاب حسب المراحل التعليمية من مجمل طلاب التعليم

الأساسي والثانوي بالمحافظة للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٩

| السنة | البلد | حلقة أولى | حلقة ثانية | ثانوي | المجموع |
|-------|-----------|-----------|------------|-------|---------|
| ١٩٩٤ | دير الزور | ٥٩,٥٨ | ٣٧,٢٨ | ٣,١٤ | ١٠٠ |
| | سورية | ٥٣,٥٨ | ٤١,٥٣ | ٤,٨٩ | ١٠٠ |
| ٢٠٠٩ | دير الزور | ٥٠,٧٥ | ٤٠,١٨ | ٩,٠٧ | ١٠٠ |
| | سورية | ٤٦,٩٩ | ٤٣,١٨ | ٩,٨٣ | ١٠٠ |

المصدر : حسب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء دمشق - المجموعة

الإحصائية لعامي ١٩٩٥ - ٢٠١٠.

فقد تجاوزت نسبة طلاب الحلقة الأولى في محافظة نينوى الزور (٥٠%) من مجمل طلاب المرحلة الأساسية والثانوية في المحافظة خلال فترة الدراسة ، وارتفاع هذه النسبة إنما يرجع إلى ارتفاع مسبق في الخصوبة في هذه المحافظة . وبالمقابل نلاحظ انخفاض نسبة طلاب الحلقة الثانية وكذلك انخفاض حاد في نسبة طلاب الثانوية . من جهة أخرى ، يلاحظ انخفاض نسبة طلاب الحلقة الأولى خلال فترة الدراسة من (٥٩,٥٨%) إلى (٥٠,٧٥%) مقابل ارتفاع في نسبة طلاب الحلقة الثانية وكذلك الثانوية من (٣٧,٢٨%) إلى (٤٠,١٨%) وهذا نتيجة انتقال الأجيال من مرحلة إلى أخرى كما يشير بالوقت نفسه إلى انخفاض الخصوبة خلال فترة الدراسة . ورغم هذه التغيرات ، إلا أن نسبة طلاب الحلقة الأولى في محافظة نينوى الزور تبقى أعلى بكثير مقارنة بمثيلتها على مستوى القطر مقابل انخفاض نسبتي طلاب الحلقة الثانية والثانوية في نينوى الزور مقارنة بمثيلتها على مستوى القطر وهذا دليل على فتوة أعلى لسكان محافظة نينوى الزور مقارنة بالقطر . ونشير هنا إلى أن طلاب الحلقة الأولى في نينوى الزور يشكلون (٥,٣٤%) من مجمل طلاب الحلقة الأولى بالقطر . ويتضح أثر الفتوة الديمغرافية على التعليم بدرجة أكبر عند ربط أعداد الطلاب بحجم السكان وهذا ما يبينه الجدول رقم (٩) .

الجدول (٩) التوزيع النسبي لطلاب المرحلة الأساسية والثانوية من مجمل سكان المحافظة والقطر لعام ٢٠٠٩

| المرحلة | أساسي حلقة أولى | أساسي حلقة ثانية | ثانوي |
|-------------|-----------------|------------------|-------|
| نينوى الزور | ١٥,٤٧ | ١٢,٢٤ | ٢,٧٦ |
| سورية | ١١,٨٤ | ١٠,٨٨ | ٢,٤٧ |

المصدر: حسب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء- دمشق - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠.

فلاحظ أن طلاب المرحلة الأساسية في محافظة نينوى الزور يشكلون ما يقارب ثلث سكانها (٢٧,٧١%) وهذا بشكل تحديداً كبيراً للتركيب التعليمي في المحافظة . فلا بد من تأمين فرص التعليم لهذه الشريحة الواسعة من السكان ، ولا سيما إذا علمنا أن هذه المرحلة إلزامية . لذلك فإن حدوث أي إهمال لهذه المرحلة سوف

ينعكس على زيادة نسب التسرب والامية في المحافظة التي هي بالاساس مرتفعة ، حيث أن * النمو السريع للسكان يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال في عمر المدرسة وهذه واحدة من الآثار السلبية الكاملة للنمو السكاني السريع على التعليم * (D.LAM-2008-P227). و على مستوى القطر نجد أن طلاب هذه المرحلة يشكلون (٢٢,٧٢)% من مجمل السكان وهي أقل مما هي عليه في دير الزور . في حين تنخفض كثيراً نسبة طلاب المرحلة الثانوية حيث لا تتجاوز الـ (٣)% سواء على مستوى المحافظة أو على مستوى القطر .

ولبيان الاحتياجات في مجال التعليم نجد حسب البيانات المقدمة من مديرية التربية في محافظة دير الزور لعام ٢٠١١ ، أن عدد طلاب الصف الأول الابتدائي المستجدين في المحافظة قد بلغ (٤٩٦٠٥) تلميذاً في حين بلغت مخرجات الحلقة الأولى الصف الرابع الابتدائي (٤٠٢٧٩) تلميذاً وبالتالي فإن صافي الإضافات السنوية لطلاب هذه الحلقة للمرحلة بلغ (٩٣٢٦) تلميذاً زيادة عن السنة السابقة ، وحتى تكون الدولة قادرة على استيعاب هذه الزيادة عليها أن تحدث عدداً من المدارس وعلى اعتبار أن هناك (٢٥) تلميذاً في الشعبة فهذا يعني أنه علينا إحداث عددٍ من الشعب يصل إلى (٣٧٣) شعبة في دير الزور. وعلى اعتبار أن المدرسة تحوي بالمتوسط (١٠) شعب فهذا يعني أننا بحاجة إلى عدد من المدارس لمواجهة هذه الزيادة السكانية يصل إلى (٣٧) مدرسة جديدة زيادة عن العام السابق ، وهذا يرفع معدل الاستثمار الديمغرافي في مجال التعليم . وحسب المعطيات المقدمة من محافظة دير الزور أن متوسط تكلفة إنشاء مدرسة واحدة يصل إلى (١٥) مليون ل.س وبالتالي يمكن أن نبين حجم الاستثمارات اللازمة لتأمين المدارس لمواجهة هذه الزيادة الطلابية كما هو موضح بالجنول (١٠) ، حيث نلاحظ ارتفاع حجم الاحتياجات التعليمية والاستثمارات اللازمة لتغطيتها في المحافظة بشكل واضح . ويشكل الاستثمار الديمغرافي اللازم في مجال التعليم (الحلقة الأولى) في دير الزور (١٠,٠٩) أضعاف الموازنة الاستثمارية للتعليم في المحافظة . كما يشكل (٢٠)% من مجمل ناتجها المحلي .

الجدول (١٠) حجم الاحتياجات التعليمية (مدارس الحلقة الأولى) في محافظة نينوى

للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١

| حجم الاحتياجات | عدد المدارس (مدرسة) | متوسط التكلفة (مليون) ل.س |
|----------------|---------------------|---------------------------|
| نينوى | ٣٧ | ٥٥٥ |

ونلاحظ أن الاستثمار الديمغرافي اللازم لمواجهة الاحتياجات التنموية في نينوى الزور في مجال التعليم يبلغ (٠,٠٨) % من الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠٠٩. مع الإشارة إلى أن حجم الموازنة الاستثمارية في مجال التعليم نون الجامعي بلغ (٥٥) مليون ل.س في محافظة نينوى الزور وقد بلغ مجمل ناتجها المحلي (٢,٧٧٥,١٢٥,٠٠٠) ل.س ، وذلك للعام ٢٠١١. وبالتالي نلاحظ أن الموازنة الاستثمارية للتعليم في محافظة نينوى الزور تشكل (١,٩٨) % من ناتجها المحلي . وهكذا فالتحول في الهيكل العمري كان له أثر عميق على النمو الاقتصادي يتمثل بالمدخرات والاستثمارات . لذلك من الضروري النظر في التغييرات الديمغرافية وتوزيع الأعمار على الصعيد الإقليمي والوطني عند التخطيط للتنمية الاقتصادية (الإسكوا-٢٠٠٨) . ومن هنا نستنتج أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي والاجتماعي علاقة معقدة وذات جوانب متعددة . فالنمو السكاني وما يتبعه من تغييرات يؤثر في خدمات الصحة والتعليم والمواصلات . (أحمد ، ٢٠٠٢) .

3- في مجال السكن :

إن ارتفاع معدل الزواج الخام في المحافظة له دور كبير في رفع معدل الخصوبة الزوجية وبالتالي التأثير على معدل الفتوة الديمغرافية . لذا فإن حركة الزواج المستمرة والكبيرة ألقت بأعبائها على الدولة في مجال الإسكان . ويمكن أن نبين حاجة محافظة نينوى الزور من المساكن من خلال عدد عقود الزواج المبرمة سنوياً حيث إن كل عقد زواج يعني طلب على مسكن ، خاصة في ظل الحياة العصرية حيث بدأت الأسر السورية تتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية . وبالتالي أخذت الأسر الجديدة تتجه نحو مزيد من الاستقلالية في المسكن عما كانت عليه

سابقاً . هذا وقد بلغ عدد عقود الزواج المبرمة في سورية لعام ٢٠٠٩ (٢٤١٤٢٢) عقداً منها (١٤٩١٠) عقد في محافظة دير الزور . في حين بلغ عدد المساكن المنفذة للعام ذاته (١٠١٠٤٢) مسكن على مستوى القطر و(٢٤٥٤) مسكن على مستوى محافظة دير الزور ، وبالتالي يكون لدينا عجز في المساكن كما هو مبين بالجدول رقم (١١) ، على الدولة تأمينه . فنلاحظ أن عدد المساكن المنفذة في دير الزور في عام ٢٠٠٩ يمثل (١٩,٧)% من المساكن التي تحتاجها المحافظة (هذا ما عدا المساكن التي تحتاجها المحافظة والناجمة عن حاجة الأسر المستأجرة والمساكن المنتثرة وبحاجة إلى ترميم) ، في حين تصل هذه النسبة على مستوى القطر إلى (٧٢)% . وعلى اعتبار أن هذه الأسر الناشئة صغيرة الحجم فسوف نفترض أن المساحة السكنية المطلوبة هي بالمتوسط (١٠٠) م^٢ ، مع العلم أن تكلفة م^٢ الطابق للمسكن الذي ينفذه القطاع العام يصل إلى (٩٤٧٩) ل س في دير الزور وذلك لعام ٢٠٠٩ (المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠) . وعليه فإن تأمين هذا العدد الكبير من المساكن يحتاج إلى مبالغ تصل إلى (١١,٨) مليار ل س وهو في الواقع مبلغ يشكل (١,٧٥)% من الموازنة العامة للدولة . ونلاحظ أن الحاجة إلى المساكن في محافظة دير الزور تشكل (٨,٨٧)% من احتياجات القطر

الجدول (١١) عدد الوحدات السكنية في محافظة دير الزور وحاجتنا من المساكن في عام ٢٠٠٩

| المحافظة | عدد المساكن | عدد عقود الزواج المبرمة | عدد المساكن المنفذة | العجز |
|-----------|-------------|-------------------------|---------------------|--------|
| دير الزور | ١٦١٦١٨ | ١٤٩١٠ | ٢٤٥٤ | ١٢٤٥٦ |
| سورية | ٣٩٨٩٠٥٣ | ٢٤١٤٢٢ | ١٠١٠٤٢ | ١٤٠٣٨٠ |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء- دمشق- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠

4- في المجال الاقتصادي :

انعكست درجة الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور على التركيب الاقتصادي بشكل كبير . و ذلك من خلال :

١- معدل النشاط الاقتصادي :

يتضح من الجدول رقم (١٢) انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام في دير الزور سواءً على المستوى الكلي أو على مستوى كلا من الذكور والإناث . وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأطفال بالمحافظة ، وبالرغم من التغيرات الحاصلة بهذا المعدل ، إلا أنه يعتبر منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة مثل اليابان التي بلغ فيها هذا المعدل (٥٧,٨)% وللذكور (٦٩,٤)% وللإناث (٤٦,٩)% لعام ٢٠٠٩ (UN-2009) مقابل (٢٧)% و(٤٥,١)% و(٨,٢)% على مستوى القطر للعام ذاته وهذا الانخفاض يرجع إلى ما يلي :

انخفاض مساهمة الإناث بالنشاط الاقتصادي وذلك بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي من جهة ، وإلى بعض العادات والتقاليد التي تحول دون دخول المرأة ميدان العمل من جهة أخرى . وإلى ارتفاع نسبة المسجلات في المدارس والجامعات . كما يرجع هذا الانخفاض إلى عدم إدلاء المبحوث بعمل المرأة لأسباب اجتماعية واقتصادية وخاصة العاملات في المنزل والعاملات لدى ذويهم دون أجر في القطاع الزراعي * اقتصادياً تعتبر النساء غير نشطات إذا كان العمل المنزلي هو عملهن الأساسي . فالنساء ربما لا يبلغن عن نشاطهن الاقتصادي وذلك لأنهن يعتبرنه جزءاً من عملهن المنزلي إضافة إلى أن بعض المهين تكون موضع حجل لصاحبته فلا يبلغ عنها * (Donahop,D-1999)

الجدول (١٢) معدل النشاط الاقتصادي في محافظة دير الزور لعام ٢٠٠٤

| المحافظة | معدل النشاط الاقتصادي الخام | | معدل النشاط الاقتصادي المنقح ١٥ سنة فأكثر |
|-----------|-----------------------------|---------|---|
| | ذكور | إناث | |
| دير الزور | ٣٥,٦٥ | ١٠,٠١ | ٤٥,٣٩ |
| | المجموع | المجموع | المجموع |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - دمشق - نتائج تعداد السكان ومسح القوة العاملة لعام ٢٠٠٩ .

٢- معدل الإعالة الاقتصادية :

يظهر أثر الفتوة الديمغرافية على معدل الإعالة الاقتصادية بشكل واضح من خلال الجدول رقم (١٣) . إذ نلاحظ ارتفاع هذا المعدل في دير الزور

الجدول (١٣) معدل الإعالة الاقتصادية في محافظة دير الزور لعام ٢٠٠٤

| السنة | معدل إعالة الجنسين | إعالة الذكور | إعالة الإناث |
|-----------|--------------------|--------------|--------------|
| دير الزور | ٤,٣٢ | ٢,٨٠ | ٩,٩٩ |

المصدر: حسب من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج تعداد عام ٢٠٠٤

وهو للإناث أعلى منه لدى الذكور ويرجع ذلك إلى انخفاض مساهمة الإناث بالنشاط الاقتصادي .

- اختبار الفرضيات :

١- إن معدل الفتوة الديمغرافية يتأثر بمعدل الخصوبة الزوجية :

نلاحظ من نتائج الانحدار: إن قيمة معامل الارتباط بين معدل الفتوة الديمغرافية ومعدل الخصوبة الزوجية تساوي (٨٧,٢) % أي توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين . كما أن قيمة معامل التحديد تساوي (٠,٧٦١) أي أن معدل الخصوبة الزوجية فسّر (٧٦,١) % من تغيرات الفتوة الديمغرافية .

جدول رقم (١٤) يبين معاملي الارتباط والتحديد

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|---------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .872(a) | .761 | .741 | 3.02684 |

Predictors: (Constant), معدل الخصوبة الزوجية

ونستطيع كتابة معادلة الانحدار بين المتغير المستقل (معدل الخصوبة الزوجية) والمتغير التابع (الفتوة الديمغرافية) بالعلاقة التالية:

$$Y = 4.067x + 13.273$$

أي كلما ازداد معدل الخصوبة الزوجية بمقدار (١) % زاد معدل الفتوة بمقدار (4.067) . ولاختبار معنوية النموذج باستخدام جدول تحليل التباين نجد من الجدول رقم (١٥) أن دلالة اختبار F أقل من مستوى المعنوية المقترح (٠,٠٥) < gis=٠,٠٠٠ لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، أي توجد

علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين الفتوة الديمغرافية ومعدل الخصوبة الزوجية .

جدول (١٥) يبين اختبار معنوية النموذج باستخدام جدول تحليل التباين

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | Model |
|---------|--------|-------------|----|----------------|--------------|
| .000(a) | 38,254 | 350,471 | 1 | 350,471 | Regression 1 |
| | | 9,162 | 12 | 109,941 | Residual |
| | | | 13 | 460,412 | Total |

Predictors: (Constant), معدل الخصوبة الزوجية

Dependent Variable: معدل الفتوة الديمغرافية

٢- اختبار الفرضية الثانية: أثر الفتوة الديمغرافية على معدل النشاط الاقتصادي فإننا سنعتمد على نتائج التعداد لعام ٢٠٠٤ للمحافظات السورية ومنه يتبين لنا ما يلي :

جدول (١٦) يبين معاملي الارتباط والتحديد

| Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R Square | R | Model |
|----------------------------|-------------------|----------|----------|-------|
| 1,65525 | ,830 | ,843 | -.918(a) | 1 |

a. Predictors: (Constant), معدل الفتوة الديمغرافية

نلاحظ من نتائج الانحدار : ان قيمة معامل الارتباط بين معدل النشاط الاقتصادي والفتوة الديمغرافية تساوي (-٠,٩١٨) أي توجد علاقة ارتباط قوية وسلبية بين المتغيرين كما ان قيمة معامل التحديد تساوي (٠,٨٤٣) أي ان الفتوة الديمغرافية فسرت (٨٤,٣) % من تغيرات معدل النشاط الاقتصادي . ونستطيع كتابة معادلة الانحدار بين المتغير التابع (النشاط الاقتصادي) والمتغير المستقل الفتوة الديمغرافية بالعلاقة :

$$Y = -0.6194x + 51.689$$

أي أن كلما ازداد معدل الفتوة الديمغرافية (x) بمقدار ١% نقص معدل النشاط بمقدار (0.6194). ولاختبار معنوية النموذج باستخدام جدول تحليل التباين نجد من الجدول التالي :

جدول رقم (١٧) يبين اختبار معنوية النموذج باستخدام جدول تحليل التباين

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | Model |
|---------|--------|-------------|----|----------------|--------------|
| .000(a) | 64.427 | 176.522 | 1 | 176.522 | Regression 1 |
| | | 2.740 | 12 | 32.878 | Residual |
| | | | 13 | 209.400 | Total |

a - Predictors: (Constant) معدل الفتوة الديمغرافية

b - Dependent Variable: نشاط اقتصادي

نلاحظ أن دلالة اختبار F أقل من مستوى المعنوية المقترح ($0.05 < 0.000 = \text{Sig.}$) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، أي توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين النشاط الاقتصادي و الفتوة الديمغرافية
 ٣- واختبار الفرضية الثالثة : أثر الفتوة الديمغرافية على معدل الإعالة الاقتصادية : من الجدول رقم (١٨) يتبين لنا أن قيمة معامل الارتباط بين معدل الإعالة الاقتصادية و الفتوة الديمغرافية تساوي (٠,٩٣٥) أي توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول (١٨) يبين معاملي الارتباط والتحديد

| Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R Square | R | Model |
|----------------------------|-------------------|----------|---------|-------|
| .17688 | .863 | .873 | .935(a) | 1 |

a- Predictors: (Constant), معدل الفتوة الديمغرافية

كما يوضح الجدول أن قيمة معامل التحديد تساوي (٠,٨٧٣) أي أن معدل الفتوة الديمغرافية فسر (٨٧,٣)% من تغيرات معدل الإعالة الاقتصادية ، و نستطيع كتابة معادلة الانحدار بين المتغيرين بالعلاقة

$$Y = 0.075x + 0.766$$

أي كلما زاد معدل الفتوة الديمغرافية (x) بمقدار 1% زاد معدل الإعالة الاقتصادية بمقدار (0.766) .

الجدول (١٩) يبين اختبار معنوية النموذج باستخدام جدول تحليل التباين

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | Model |
|---------|--------|-------------|----|----------------|------------|
| .000(a) | 82.780 | 2.590 | 1 | 2.590 | Regression |
| | | .031 | 12 | .375 | Residual |
| | | | 13 | 2.965 | Total |

Predictors: (Constant), معدل الفتوة الديمغرافية

Dependent Variable: b الاقتصادية إعالة

نلاحظ أن دلالة اختبار F أقل من مستوى المعنوية المقترح ($0.05 < 0.000 = sig$) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، أي توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين معدل الإعالة الاقتصادية ومعدل الفتوة الديمغرافية .

الاستنتاجات :

- ١- إن سكان محافظة دير الزور فتى جداً ، وهو يماثل ما كان عليه سكان القطر منذ عقدين مضياً . ويرجع ارتفاع معدل الفتوة الديمغرافية في المحافظة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني فيها بدرجة كبيرة جداً إذ بلغ (٣٢,٤) بالآلاف وذلك نتيجة إلى قوة الخلفية الأثرولوجية لسكان المحافظة
- ٢- إن الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور أدت إلى ارتفاع نسبة طلاب المرحلة الأساسية من مجمل السكان فيها ، فهي تشكل ما يقارب ثلث سكانها (٢٧,٧١)% وهذا يشكل تحدياً كبيراً للتركيب التعليمي في المحافظة . فهي أدت إلى زيادة الحاجة إلى المدارس والتي بلغت (٣٧) مدرسة زيادة عن العام السابق كما أدت في الجانب الصحي إلى زيادة الحاجة إلى الأسرة حيث بلغت (٨٢) سريراً وفي المجال السكني بلغت الحاجة إلى المساكن نتيجة عقود الزواج المبرمة (١٢٤٥٦) مسكناً .

٣- تشكل الفتوة الديمغرافية في محافظة دير الزور عينا على التنمية . فهي قد أدت إلى انخفاض معدل النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية ، وزيادة كبيرة في حجم الاحتياجات في المجال التعليمي والصحي والسكني وكذلك حجم الاستثمارات الديمغرافية اللازمة لمواجهتها . فقد بلغت حجم الاستثمارات الديمغرافية في مجالات التعليم (حلقة أولى) والصحة والسكن في دير الزور (٤,٤٨) أضعاف مجمل ناتجها المحلي .

التوصيات :

١- العمل على زيادة الاهتمام بالجانب التعليمي في محافظة دير الزور وخاصة في المرحلة الأساسية ، من خلال رفع الاستثمارات اللازمة في هذا المجال على اعتبار أن هذه المرحلة إلزامية و يشكل الطلاب فيها ثلث سكان المحافظة . كذلك العمل على المراقبة والتدقيق على سير الإلزام لهذه المرحلة خوفاً من زيادة انتشار التسرب والامية وخاصة أن هناك عجزاً كبيراً بالمدارس في هذه المحافظة . كذلك زيادة الاهتمام بالجانب الصحي والسكني للتدقيق الجديد من خلال رفع الاستثمارات اللازمة حتى لا يشكل ضغطاً على المستوى الحالي للسكان .

٢- العمل على وضع إستراتيجية عامة تهدف إلى الموازنة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل تلبية المتطلبات المتنامية لسكان محافظة دير الزور وهذه الإستراتيجية تركز على : رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات في المحافظة . كذلك تخفيض نسبة وفيات الأطفال للرضع . وتطوير أنشطة التنظيف والإعلام والاتصال في مجال القضايا السكانية والصحة الإنجابية ، وتنظيم الأسرة وخاصة بين الشباب بالعمر (١٥-٢٤) سنة باعتبارهم يشكلون (٢٢%) من مجمل سكان المحافظة ، وذلك بالتعاون مع المنظمات والجهات المعنية .

المراجع العربية :

- ١- أحمد ابتسام خير، ٢٠٠٢- النمو السكاني وأثره على خطط التنمية في السودان . ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية ، دمشق، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . ص ٢٩٩ .
- ٢- الإسكوا ، ٢٠٠٨- الملامح الديمغرافية للبلدان العربية شيخوخة السكان في المناطق الريفية . نيويورك .
- ٣- بابكر إلهام عبد الله ، ٢٠٠٢ - النمو السكاني وأثره على مشكلة القوى العاملة والتعليم . ندوة للنمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية ، دمشق ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .
- ٤- مديرية التربية في محافظة دير الزور ، ٢٠١١- دائرة التخطيط والإحصاء ، محافظة دير الزور .
- ٥- مديرية الخدمات الفنية في محافظة دير الزور ، ٢٠١١- قسم الأبنية المدرسية . محافظة دير الزور .
- ٦- المكتب المركزي للإحصاء ، ١٩٩٤-٢٠٠٤ -نتائج التعدادات السكانية لمحافظة دير الزور لعامي ١٩٩٤-٢٠٠٤، دمشق .
- ٧- المكتب المركزي للإحصاء ، ١٩٩٥-٢٠١٠- المجموعة الإحصائية لعامي ١٩٩٥ -٢٠١٠، دمشق .
- ٨- المكتب المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٩ - المصحح الأسري لعام ٢٠٠٩، دمشق
- ٩- المكتب المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٨ - الإسقاطات السكانية ٢٠٠٥-٢٠٢٥ . دمشق .

References

1-DONAHOP.D-1999. 'Measuring Women s work in developing countries' population and development review. V25 n3, new York .

2-UN-2009-Statistical Year Book For Assign And The Pacific-
New York.

3-DAVID Lam and Leticia Marteleto-2008-'Stages of the
demographic transition from a child s perspective. Population
and development review.V34-N2,new York.

4-ESCWA -2009- The Demographic profile Of The Arab
Countries Technical Paper.9 . 26 November 2009.

Demographic youth in the Province OF Deir Ezzor And Its Impact On Development

Dr.Iman Suleiman

Faculty of Economics -University of Aleppo –Aleppo.

Abstract

This research studies the reality of Demographic youth in The Province of Deir Ezzor and shows the changes occurring during the period 1994-2010, It also demonstrates the effect of this phenomenon in the economic and social development by showing the demographic investment we need to face population growth in the fields of health education and housing .

We have found that the Demographic youth average in The Province of Deir Ezzor is very high despite the changes occurring during the period 1994-2010, which reach to (43.7)% . That's due to the increase of population growth average .We have also found that the Demographic youth average in The Province of Deir Ezzor forms a burden on the development

It decreases the economic activity rate and increases the economic dependency rate , and increases the volume of needs in the fields of education , health and housing , as well as the demographic investments required to address them . The demographic investment required to meet the needs in the educational (first- stage schools), health and housing fields in Deir Ezzor forms (4,48) times of its gross national products .

key words : Demographic youth – development- demographic investment